

عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح للعام 2011 عبدالرحيم: «أوكيانا العقارية» تنتظر الإدراج



جانب من عمومية «أوكيانا العقارية»

أكد رئيس مجلس إدارة شركة أوكيانا العقارية د. نبيل جعفر عبدالرحيم أن الشركة تقوم بمتابعة طلبها السابق المقدم إلى سوق الكويت للأوراق المالية بشأن إدراج أسهمها في السوق، مشيراً إلى أنه مازالت الشركة بانتظار نتيجة طلبها للإدراج، لاسيما بعد استحداث هيئة أسواق المال الكويتية.

وأضاف د. عبدالرحيم خلال العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس أنه بالرغم من استمرار سوء الظروف الاقتصادية العالمية وانعكاساتها سلباً على سوق العقارات في منطقة الخليج العربي مازالت شركة أوكيانا العقارية تحتفظ بأصولها العقارية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة متمثلة في مشروع «أوكيانا وورلد فيرست» في إمارة دبي، وفي مملكة البحرين متمثلة في مشروع «مدينة الحدائق المائية»، حيث استمر التزام الشركة بنهجها على غرار السنوات الماضية بالمحافظة على أصول الشركة من التآكل أو البيع.

ويؤيد عبدالرحيم أن الأزمة العالمية تسببت في انخفاض أسعار العقارات في دبي، إلا أنه ومع إعلان كبرى الشركات العقارية عن مواصلة تنفيذ مشاريعها، عادت السوق لتتنفس الصعداء، والتأكيد على بداية ظهور بوادر انتعاش حقيقي في السوق العقارية بأنواعها المختلفة في إمارة دبي، ومع ذلك فإن التوقعات تشير إلى أن الانتعاش التام لهذا القطاع يحتاج إلى متسع من الوقت ولعدة سنوات قادمة.

من جانب آخر، ذكر عبدالرحيم أن قطاع العقارات في مملكة البحرين يشهد عروضا

قروضها. وذكر د. عبدالرحيم أن الشركة حققت خسائر لعام 2011 قدرت بحوالي 15 مليون دينار مقارنة بخسائر بلغت حوالي 8 ملايين دينار لعام 2010، مشيراً إلى أن السبب الرئيسي لتلك الخسائر يعود إلى انخفاض القيمة العادلة للعقارات، وهي تمثل خسائر غير محققة، وقد أظهرت البيانات المالية لعام 2011، أن إجمالي موجودات شركة «أوكيانا العقارية» بلغت حوالي 417 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2011، كما بلغت حقوق المساهمين حوالي 337 مليون دينار وقد بلغ صافي الخسارة حوالي 13 مليون دينار. وأقرت عمومية الشركة بنود جدول أعمالها، وأهمها اعتماد الميزانية العمومية للشركة عن العام 2011، وتوصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح.

● عاطف رمضان

كثيفة، وانخفاضاً كبيراً في الاستثمارات الخارجية في مجال العقارات وتطويرها، إلا أنه يتوقع أن تستعيد قوتها وعافيتها عند عودة الثقة إلى المستثمرين في المستقبل القريب. وفي السعي الدؤوب للشركة للحصول على التمويل اللازم للبدء في الأعمال التنفيذية لبعض مكونات مشاريعها في دبي والبحرين تحفظت معظم المؤسسات المالية لتقديم أي تسهيلات مالية، بالإضافة إلى أن الفترة الماضية واجهت معظم الشركات شحاً في السيولة، وإحجاماً شديداً من المستثمرين عن الشراء أو الاستثمار وفي هذا الصدد شدد د. عبدالرحيم على أن الشركة ستستمر في البحث عن مصادر تمويل أخرى أو عن فرص استثمارية جديدة، بالإضافة إلى استمرار الشركة في جهودها مع الجهات الدائنة لإعادة هيكلة